احدى مستشفيات المشروع

كانت فترة المئة يوم التي وضعها رئيس الوزراء على خلفية الاحتجاجات التي عمت شوارع بغداد وباقي المحافظات ،مطالبة بإصلاح "الحال " في شباط الماضي ، قد سطرّت مجموعة كبيرة من المشاريع والانجازات التي بذل فيها الوزراء "جهدا " لكي يعدوا "التقارير " ويقدموها على طاولة اجتماع "وزاري " جرى نقل مناقشاته عبر شاشة العراقية ، حيث سمع الجمهور بأعداد المشاريع المنفذة وغير المنفذة ، وبدت الحالة "جيدة جدا " حسب كلام الوزراء " ، حيث أجملوا النقص الحاصل في الانجازات بالمشاريع الخدمية خصوصا، بنسب متدنية تصل إلى الـ ٢٠% فقط .
ويرى عدد من المواطنين بأننا لو جمعنا بيانات الوزارات والمديريات العامة الخدمية ، وما ينشر في الصحف وعلى الانترنت ويذاع على الراديو والتلفزيون عن خطط مستقبلية ومشاريع أنجزت في العراق ، لاعتقدنا أننا نعيش في "دبي " أو "نيويورك " .

مشروعٌ التفّت عليه أفعى الحظ العاثر

شركة حدائق .. وتبني مستشفيات !!

الصحّة تبرر: واجهنا عقبات لم تكن في حساباتنا

□ بغداد/ وائل نعمة
□ عدسة/ادهم يوسف

تأخّر تنفيذ المشاريع

يرجع المراقبون والمتخصصون سبب تأخر انجاز المشاريع الخدمية في البلاد إلى غياب التوافق السياسي بين الكتل العراقية، والخلافات الكبيرة التي عصفت بالبلاد منذ إعلان نتائج الانتخابات وحتى الآن والتي عرقلت تنفيذ العديد من المشاريع ، فضلا عن قدم القوانين المعمول بها في الوزارات والتي مازالت تشكل العائق الاكبر أمام المسؤولين.
وتؤكد رئيس لجنة الاعمار والخدمات البرلمانية فيان دخيل ان قلة التخصيصات المالية واعطاء مشاريع الى جهات غير متخصصة تسهم دوما في تعطيل الانجازات وتأخرها عن موعدها المحدد.
وتضيف دخيل : كثير من المقاولين يهربون دون تنفيذ المشاريع ، وبالمقابل لا توجد جهة رقابية حقيقية على الجهات التي تفوز بعقود البناء .
هذا ويعتقد البعض من المتخصصين ان المسؤول المخلص الذي يريد تأدية عمله بشكل صحيح يتخوف من الرقابة الشديدة المفروضة عليه من قبل هيئة النزاهة وغيرها من المؤسسات الرقابية، حين أعطاء أي مشروع إلى من يطالب بعطاءات أعلى ،تخوفا من اتهامه بالفساد وبالتالي فشل المشروع .

الحديث عن تأخر انجاز المشاريع الخدمية لاسيما في مجال "الصحة " ، وهو القطاع الأكثر تماسا مع حياة المواطن ، يثير استياء كثيرا ، لاسيما وان هذا المجال قد عانى التخبطات والتدهور في مستويات تقديم الخدمة ، وأسفر مزيج العقوبات والحرب والفوضى ،عن أن يكون العراق البلد الأسوأ في معدل وفيات الأطفال ، التي حددت بتقرير سابق صادر عن منظمة الصحة العالمية، والذي يفيد بأن الأطفال من دون سن الخامسة، معدل الوفيات بينهم يصل الى ٥٠ حالة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٠ ، وإلى ١٢٥ في الأعوام التي لحقت ٢٠٠٣ . وهذا يعني وجود تدهور سنوي قدره ٦,١ في المئة ، وهو رقم قياسي عالمي.
إلى ذلك، تشير تقارير طبية عالمية إلى أن ٩٠ في المئة من المستشفيات العاملة في العراق تعاني نقصا في المعدات الأساسية ، و إن خمسة أشخاص يموتون كل يوم في احد مستشفيات العاصمة لعدم توفر المعدات اللازمة لعلاج الحالات الطارئة والحوادث الإرهابية.
فيما قال مسؤول كبير في وزارة الصحة :إن الوزارة تفتقر الى وجود نظام صحي حقيقي يشغل كل إمكانات وكوادر الصحة .
ويضيف احمد الساعدي معاون المفتش العام بوزارة الصحة " أن الوزارات المتعاقبة للصحة حاولت إيجاد نوع من النظام الصحي إلا أن جزءا من المشكلة يرتبط بوعي المواطن الصحي المتدني".

مستشفيات قديمة

ثماني سنوات مرت منذ الخلاص من حكم " الدكتاتور " ، ونظام الرعاية الصحية في البلاد في فوضى ومعظم المستشفيات تفتقر إلى الإمدادات الأساسية ،و ما تزال العشرات من العيادات التي شيدت بشكل غير كامل .
يقول احمد الساعدي: إن آخر مستشفى حكومي تم بناؤه عام ١٩٨٦ وهو مستشفى عدنان خير الله سابقا ، والآن يسمى "مستشفى الجراحات التخصصية" ، والباقي قبل ذلك بسنوات .
الساعدي يؤكد أن منذ ٢٥ عاما لم يبن فيها أي مستشفى جديد في العراق ، ماعدا المستشفيات التي باشرت وزارة الصحة بناءها في الشهر السادس من عام ٢٠٠٨،وهي ١٠ مستشفيات سعة الواحدة ٤٩٢ سريرا وتحتوي على كافة فروع الطب والجراحة وبأحدث المعدات والأجهزة ، ووصلت مراحل التنفيذ فيها إلى نسبة ٤٠٪ في بعضها ، وهي موزعة في كل المحافظات ، واحدة في بغداد والتسعة الأخرى في باقي المحافظات.

نهاية السنوات الثلاث

بالمقابل، تشير مصادر مطلعة إلى أن بعض من هذه المستشفيات تم التعاقد على إنشائها مع شركة (ACA) الاسترالية المملوكة لرجل أعمال عراقي وبدعم من جهات عليا في الدولة وبمبلغ خيالي جدا . ووضعت الوزارة شروطا في العقد تتضمن أن يتم انجاز المستشفيات المنفذة خلال مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات، و أن تكون جميع المواد المستخدمة في البناء غير محلية، فضلا عن أن الكادر أجنبي ويمنع منعا باتا تشغيل العراقيين فيها سواء كانوا مهندسين آم عمالا.
من جانبه، يشير الساعدي إلى إن المستشفيات العشرة أحيلت وحسب مناقصة علنية ولفترة طويلة إلى ثلاث شركات ، ألمانية ،تركية واسترالية ، وفقا للجان التحليل والإحالة . مبررا اللجوء الى شركات أجنبية بعدم وجود شركات عراقية متخصصة في بناء المستشفيات التي تعد من أصعب الإنشاءات .
من جانب اخر، يؤكد معاون المفتش العام ان الوزارة وضعت شروطا بان يكون نصف العمال محليين ،والنصف الاخر أجانب ، مشددا في الوقت نفسه على ان الوزارة تسعى الى ترك المجال لمهندسين وعمال عراقيين للعمل مع الشركات الأجنبية ، لإعداد كادر فني وهندسي قادر على بناء مستشفيات ، كاشفا عن وجود مستشفيات جديدة ستحال في القريب، وهي ١١ مستشفى ستحظى شركة عراقية واحدة بتنفيذ احد المستشفيات والباقي ستنفذها شركات أجنبية.

احمد الساعدي

المصدر يستمر ليؤكد ان العقود التي تم إبرامها مع الشركة الاسترالية وصلت الى مبلغ ١٤٥مليون دولار لكل مستشفى، وان هذا الرقم ابهر الكثير من الشركات كونه " خياليا " ، حيث أبدت العديد منها رغبتها بتنفيذ العقد لقاء مبلغ ٨٠ مليون دولار لكل مشروع ، واستغرب عدد منهم لان الشركة الاسترالية المنفذة لمستشفى بغداد ، والديوانية وديالى ، هي شركة أنشأت حديثا لعمل اسيجة الحدائق أي غير متخصصة للمقاولات ولا يوجد لديها أي مشروع منجز سابقا في هذا المجال.
وتشير المصادر الى ان صاحب الشركة الاسترالية حين وقع على العقد لبناء المستشفيات الثلاث ، قام ببيع المقاولة إلى شركة ثانوية و اكتفى صاحب الشركة الاسترالية بالنظر إليها من بعيد واستمر عمل هذه الشركة الثانوية سنة كاملة دون ان تحصل على المخططات من الشركة الاسترالية التي قامت بعد ذلك بسحب المشروع من الشركة العراقية الثانوية لأنه لا يجوز عمل كادر عراقي حسب بنود العقد الموقعة .
وبقي صاحب الشركة الاسترالية محتارا دون ان يعرف كيف يحل الموضوع حتى اقترح عليه بعض موظفيه بيع المقاولة مرة ثانية لشركة تركية، وقد كانت هذه الشركة الأخيرة متمرسة في الغش بمواد البناء والعمل ليلا حتى تستغل الوقت كي تشيد البناء بمواد غير مفحوصة بالتعاون مع احد المهندسين في وزارة الصحة حسب المصادر.
استمر المقاول الثانوي- الشركة التركية - ٨ أشهر وقد دب الخلاف بينه وبين صاحب الشركة الاسترالية وقرر طردهم لكن هؤلاء يختلفون عن سابقيهم لأنهم تغلغلوا في رشوتهم الى قلب وزارة الصحة وقد حاولت عدة جهات " في مستويات عليا " اقناع صاحب الشركة الاسترالية بعدم طرد الشركة التركية ، وتم عقد اجتماع سري مع الشركة الاسترالية وطلب منهم إرجاع الشركة التركية مقابل تسهيل القروض للشركة الاسترالية،
ووفق المصادر فأن العمل توقف في المشاريع الثلاثة التي تنفذها " الاسترالية " أربعة شهور ولم يبق على مدة العقد سوى ١٠ شهور، والمستشفيات مازالت في بداية البناء!

عقبات ليست بالحسبان

ويؤكد الساعدي حدوث تلكؤ، حيث توقف العمل لستة أشهر ، بسبب بناء سياج امني حول المستشفيات ، يكن موجوداً سابقا في العقد ، فالجهات المنفذة طلبت بناءه لان العاملين ليسوا عراقيين.
وحدثت بعض المشكلات بشأن ترتيب الإقامة للعاملين الأجانب ،ودخول بعض المواد الخاصة بالبناء عبر الكمارك. على اثرها وحسب كلام المسؤول في الصحة شكلت غرفة عمليات مشتركة مع وزارة الصحة وكل الوزارات التي لها ارتباط ببناء المستشفيات من الداخلية والدفاع والنفط والكهرباء وهي تجتمع كل شهر في مكتب المفتش العام وتحل الإشكالات التي تواجه المشروع ، ففي مستشفى الحلة . يقول الساعدي . واجهتنا مشكلة وجود خطوط الضغط الفائق وسط الموقع والأرض الذي يتم البناء عليها ، فتم التنسيق مع وزارة الكهرباء لنقلها الى مكان آخر. اما الارض المخصصة لبناء مستشفى الناصرية ، فكانت عبارة عن "مقلع " وغيّرنا المخططات وصب أرضية جديدة ، وفي مستشفى ديالى فان الأرض التي خصصت لبناء المستشفى منخفضة جدا ، ولذلك اضطررنا إلى رفعها ، وهذه المعوقات لم تكن بالحسبان ، ولكن استمر العمل ، وتحققت نسبة انجاز تصل الآن الى ٤٠٪ ونتوقع خلال سنة ونصف السنة ستنجز المشاريع .

فيان دخيل

فيما تعترض النائبة دخيل رئيس لجنة الخدمات والاعمار على الموعد مؤكدة " لن تنجز المستشفيات خلال هذه الفترة بسبب المشاكل المالية ، لاسيما وان بعضها لم يبدأ تنفيذه بعد ".
من جهته، لا ينكر ظافر محمود مدير دائرة المشاريع والخدمات الهندسية في وزارة الصحة حدوث إشكالات بين الشركة الاسترالية والتركية ، مؤكدا أن الأخيرة لم تشتر المقاولة ، بل أخذت جزءا من أعمال التنفيذ وبعلم الوزارة ، وهو حسب قانون العقود أمرا جائزا . مضيفا حدثت بعض المشكلات بين الشركتين الاسترالية والتركية ، والأخيرة ظهر في عملها فشلاً في موقع الرصافة وصل إلى ٤٠٪ في بعض الأسس ، وتم حلها فنيا بين الشركة المنفذة والمكتب الاستشاري الياباني ، وكانت هناك مشاكل إدارية لم تتدخل فيها الوزارة ، لان الوزارة تتعامل مع المقاول الرئيس .
ويوضح محمود بان التنفيذ بدأ بعد ٧ أشهر من إحالة المقاولة بسبب مشاكل حدثت أثناء العمل ، وتمت المباشرة في الشهر السابع في عام ٢٠٠٩ . أما ما يخص وزارت الدولة فقد كان دعمها للمشروع دون المستوى ، فلم يتم توفير الأراضي وإخلائها من الشواغر ،كما واجهتنا مشكلة تحديد سعر الصرف الدولار مقابل الدينار ، لان الشركات أجنبية .
ويجد المهندس محمود أن المبالغ التي حددت في العقد والتي تراوحت بين ١٤٥ دولارا لمستشفى بغداد و ١٥٣ للديوانية وديالى ، هي أرقام طبيعية بل دون المستوى حسب المعايير الدولية لبناء المستشفيات.

خطوات متعثرة

ويكشف محمود أن نسب الانجاز في الشركة الاسترالية تعثرت ، وقامت الوزارة بإعطائها إنذار نهائي ، ولكنهم باشروا العمل وان نسب الانجاز تصل إلى ٢٠ ٪ ،و التركية من ٢٤ الى ٣٠ ٪ ،و الألمانية وصلت الى ٢٥ ٪ . لافتا إلى ان مشاريع المستشفيات في الموصل تواجه تأخيرا بسبب الوضع الأمني هناك .
وعن تأخر المخططات الخاصة ببناء المستشفيات أكد احمد الساعدي ان المخططات مسؤول عن مصادقتها المكتب الاستشاري الياباني ، والمكتب لم يصادق على بعض مخططات المستشفيات التي تنفذها الشركات الألمانية والاسترالية والتركية ،بل قبل المصادقة على المخططات المدنية والمعمارية فقط ، ومازلنا ننتظر المصادقة على المخططات الميكانيكية والكهربائية باعتبارها متغيرة ، لان التغيير في البناء يتبعه تغيير في المخططات الميكانيكية والكهربائية ، ومهندسونا وافقوا على هذا الأمر .
الساعدي يؤكد: أن هناك ضغطا كبيرا من الوزارة على الشركات ، و" نحن لا نريد ان نضغط لدرجة أن يفشل المشروع لأنه تجربة جديدة ، ولا نريد ان تترك المشاريع بدون مراقبة ، ففرقنا تراقب بشكل يومي المشاريع ، وتطلب من الشركات الالتزام بالعقود والجداول المحددة للتنفيذ " .
فيما يعتبر عضو لجنة الصحة والبيئة في مجلس النواب ان عدم وضوح التعاطي المالي بين الجهة الممولة " وزارة الصحة " والجهة المنفذة " الشركات الأجنبية " كان السبب وراء تأخر تنفيذ مشاريع المستشفيات العشرة.
حبيب الطرفي يؤكد: أن الفساد المالي والإداري أصبح امرا اعتياديا في مؤسسات الدولة – في إشارة منه الى ان الفساد عرقل تنفيذ مشروع المستشفيات – مضيفا : هناك ضبابية في الأمور المالية في ما يتعلق بهذا المشروع . مرجحا أن تكون وزارة الصحة "جاهلة "في عملها أو أن الجهات المنفذة لا تمتلك القدرات المهنية .
الجدير بالذكر، أن عدد المستشفيات العامة في العراق والمتخصصة يبلغ ١٦٩ مستشفى، ماعدا كردستان التي فعددها ٤٢ مستشفى ، والمستشفيات الأهلية يبلغ عددها ٢٥٠ ومعظمها في بغداد .
ومجموع الأسرّة لـ ١٦٩ مستشفى يبلغ ٣٥٠ ألف سرير تقريبا ، وهذا غير كاف حسب وصف وكيل مفتش الصحة ، الذي يؤكد أن النسبة العالمية هي سرير لكل ٣٠ ألف ونحن بحاجة إلى أكثر من ٦٠ ألف سرير . والصحة تتجه الى البناء والتأهيل ، فبعض المستشفيات تتم زيادة أقسام فيها وأسرّة جديدة ، مثل اليرموك التي أضيف لها قسم النسائية وجراحة والقسطرة .

نوّاب: الفساد المالي والإداري عرقل المشروع.. والجهات المموّلة والمنفّذة "غير كفوءة"

مدير مشاريع الصحّة : الشركة الاستراليّة أقل قدرة من التركيّة والألمانيّة المشاركتين في التنفيذ

معاون مفتش الصحّة : منذ ٢٥ عاماً لم يشهد العراق بناء مستشفى جديد

ردهة في مستشفى حكومي